وجهة نظر

مهمات امام الدورة القادمة للمجلس الوطني

الذي لم يعد مشكوكاً بدقته : أن الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني والتي تقرر عقدها منتصف شهر شباط القادم في الجزائر ، تحظى باهمية (٦) خاصة ومتميزة ، ليس في تاريخ هذه المؤسسة التمثيلية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية فقط ، وانما في ممارسة دورها الذي دأبت على ممارسته منذ اجتماعها الاول عام ١٩٦٤ في القدس ، والذي تم تحت اسم « المؤتمر القومي الفلسطيني » والذي ولدت بمقرراته منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها ، ومؤسساتها .

بمعنى أن الموضوع الهام ، يتمثل بأحد جوانبه في عودة هذه المؤسسة الى ممارسة دورها بعدما تعرضت إليه الثورة الفلسطينية من احداث خلال الفترة الممتدة ما بين الدورة الخامسة عشرة والتي عقدت بدمشق قبل حوالي الستتين والدورة المقبلة . فبين الدورتين : انعقدت قمة فاس الاولى ، حيث طرح مشروع فهد « التسووي »، وتوقفت جهود اللجنة العربية « الرباعية » في لبنان ، وشهدت الساحة اللبنانية ـ الفلسطينية ، الكثير من التطورات الهامة ، متوجة بالعدوان الاسرائيلي ـ الامريكي على الشعبين الفلسطيني واللبناني في حزيران ١٩٨٢ ، وحصار بيروت ، وخروج قوات المقاومة منها ، وما اعقب ذلك من مجازر في مخيمي صبرا وشاتيلا ، وطرح مشروع ريغان ، والقمة العربية الثانية في فاس ، والمشروع العربي « للتسوية ».

وعلى الرغم من أهمية الاحداث المتتالية هذه ، فإن الحدث الأبرز فلسطينياً كان الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية في لبنان ، والتي كان من نتيجتها : انحسار الوجود المسلح لمنظمة التحرير في لبنان ، لاسيما في الجنوب وبيروت ، وخروج مقاتلي الثورة ومؤسساتها من بيروت ، الأمر الذي أدى بدوره الى خسارة الموقع النضالي المركزي خارج الارض المحتلة للنضال الفلسطيني ، و « ضعضعة » وضع الثورة الفلسطينية .

ومن هذه الوضعية بالذات تأتي المهمة الحديثة الراهنة لدورة المجلس الوطني الفلسطيني المقبلة ، والتي تأتي استجابة لتقيم ما حدث ، وتحدد فيه عناصر القوة والضعف الفلسطينيين ، بعيداً عن كل الذاتيات التنظيمية من جهة ، وعن تحقيق المكاسب السياسية المحدودة لهذا التنظيم أو ذاك ، عبر النظر الى المصلحة العامة لمسيرة الثورة الفلسطينية استناداً الى تجربتها وتراكماتها النضالية منذ الانطلاقة وحتى الآن .

ثمة نقطة ثالثة واخيرة ، تتعلق بالاهمية الخاصة للدورة المقبلة للمجلس الوطني ، والمتعلقة برسم السياسات المقبلة لمنظمة التحرير ، سواء فيما يتصل من هذه السياسة بالتأكيد على مقررات المجلس الوطني السابقة ، أو ما يتصل منها بالاجابة على الاسئلة التي تطرحها مرحلة « مابعد بيروت ».

إن النقاط الثلاث التي تبرز أهمية الدورة المقبلة للمجلس الوطني الفلسطيني ، تؤكد في الوقت نفسه أهمية المجلس الوطني كمؤسسة ديمقراطية تمثيلية للشعب الفلسطيني في إطار منظمة التحرير ، تقف على قدم المساواة مع كل التراكمات الاخرى خلال المسيرة الطويلة للشعب الفلسطيني ، والتي كان النهوض الوطني في اوائل الستينيات نقطة التحول البارزة فيها ، إذ انه أدى الى : الانطلاقة السياسية ، وكان من نواتجها تشكيل منظمة التحرير ، ومجلسها الوطني ، والانطلاقة العسكرية المسلحة ممثلة بمنظمات المقاومة ، وما لبثت أن اندمجت كلتا الانطلاقتين بعد دخول المقاومة الى منظمة التحرير ، وتولي قيادتها ، على طريق تحقيق الاهداف الوطنية للشعب الفلسطيني . ولهذا السبب ، فإن الحفاظ على هذه المؤسسة ، وتعزيز دورها ، وتطوير فعاليتها في مواجهة مهامها الاستراتيجية والتكتيكية ، يقف على قدم المساواة مع الحفاظ على البندقية الفلسطينية ، وتطوير الكفاح المسلح داخل الارض المحتلة ، وعلى حدود المجابهة مع العدو الاسرائيلي محلياً وعربياً ودولياً ، وتعزيز الوحدة الوطنية ، والقرار الفلسطيني المستقل .

إن المتوقع في جدول أعمال المجلس الوطني الفلسطيني ، قد لا يختلف عليه اثنان ، فثمة محورين تنتظم من خلالها نقاط جدول الاعمال : المحور اللحظي الحدثي الذي وجد الشعب الفلسطيني ، ومنظمة التحرير نفسها فيه بعد الحرب ، والتطورات التي لحقت الحرب في لبنان ، وفي المنطقة عموماً ، من مشاريع للتسوية ، ومن تبدل في العلاقات العربية ـ الفلسطينية ، سواء فيما يتعلق بـ « البلدان الوطنية » وخاصة دول جبهة الصمود والتصدي ، أو فيما يتعلق بالعلاقات مع الدول الرجعية وخاصة الاردن ، او النظام المصري الذي خان قضيته الوطنية ، قبل أن يخون ، ويؤكد خيانة القضية الفلسطينية من خلال استسلامه للخط الاسرائيلي ـ الامريكي في المنطقة ، وتحوله الى أحد ركائز هذا الخط .

والمحور الثاني المتعلق بالتركيبة البنيوية لمنظمة ، والعلاقات التي تحكم مؤسساتها : اللجنة التنفيذية ، رئاستها ، ودوائرها ، والمجلس الوطني .. وغير ذلك من المؤسسات ، إضافة لطبيعة العلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية ، ومسائل الوحدة الوطنية ، والقرار الفلسطيني المستقل ، وما يتصل بذلك من جوانب العلاقات العربية ـ الفلسطينية ، خاصة على ضوء التطورات الاخيرة والاتصالات التي تجري .

ومهما كانت تفاصيل وجهات النظر الفلسطينية في الدورة القادمة للمجلس الوطني ، فإن المؤشرات الحالية ، تشير الى أن الفعاليات السياسية الفلسطينية ينبغي ان تركز على النقاط التالية :

النقطة الأولى : وحدانية وشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لكل الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل ، وفي بلدان الشتات ، بما يعنيه ذلك من رفض التنازل عن هذا الحق المكرس فلسطينياً وعربياً ودولياً . وعدم تفويض اي نظام عربي بغض النظر عن موقفه وموقعه في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، لأن مثل هذا العمل يسحب شرعية التمثيل ووحدانيته من يد المنظمة ، ويعيد القضية الفلسطينية الى مرحلة نكبة ١٩٤٨ . والتي اصبحت جزءاً ماضياً من تاريخ الشعب الفلسطيني لها دلالاتها ودروسها المحددة .

النقطة الثانية : مواجهة مشاريع التسوية المطروحة في المنطقة بهدف تصفية القضية الفلسطينية ، وحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، سواء مشروع ريغان الذي هو نسخة مطورة عن « سلام كامب ديفيد »، أو استئناف كامب ديفيد ذاته عبر انضمام أطراف عربية جديدة اليه كالاردن ولبنان ، بعد أن يجري التخفيف من « ذنب » النظام المصري ، وإرجاعه إلى « الصف » العربي ، أو كما تسعى بعض العواصم العربية لاحداث مشروع نتيجة مزاوجة بين مشروع ريغان ، ومشروع قمة فاس ١٩٨٢ ، لاسيما وأن المشروع العربي للسلام ، لم يجيء نتيجة لقناعة عربية مشتركة ، ولتصور عربي موحد « للسلام » في الشرق الاوسط ، وانما جاء نتيجة تسوية بين الاطراف التي حضرت المؤتمر في ظل ظروف محددة .

النقطة الثالثة : السعي الحثيث لاخراج مقولة الوحدة الوطنية من إطارها الراهن ، وتطويرها باخراجها من الحيز الذي تراوح فيه منذ سنوات ، الى الوسط الجماهيري ، بعد أن أوضحت الظروف المستجدة ، صحة الدروس القديمة والخروج بالوحدة الوطنية من الشعارات العريضة الى الواقع العملي ، الامر الذي يصون بالضرورة وحدة منظمة التحرير ، ويطور أساليبها وسياساتها ، وقوتها العسكرية في مواجهة المهام الراهنة .

النقطة الرابعة : تطوير العمل الوطني الفلسطيني بشقيه السياسي والعسكري في الارض المحتلة ، وتدعيم صمود الجماهير الفلسطينية الرافضة للاحتلال الاسرائيلي وسياساته العدوانية ، وتدعيم وحدتها الوطنية ، خاصة وأن جماهير الارض المحتلة ، ترفع من وتائر نضالها ، والتفافها حول منظمة التحرير من جهة ، وعايشت معها ظروف ومجريات الاحداث الاخيرة في لبنان نتائج الحرب ، متحلية بأعلى قدر من المسؤولية واليقظة والحذر في تعاملها مع هذه النتائج ، خاصة وأن السلطات الاسرائيلية وعملائها ، عملاء النظام الاردني ، قد عملوا جميعاً على جبهة الاقلال من أهمية المنظمة ، ومحاولة خلق البدائل العميلة في المناطق المحتلة ، عبر القيام بحملة تيئيس تتضمن : أن القاعدة المادية للمنظمة قد تم تصفيتها في لبنان .

النقطة الخامسة : مواجهة الظروف المستجدة ، وخاصة في الساحة اللبنانية التي كانت هدفاً للاجتياح الاسرائيلي ، وما تركته الظروف في مغاورة قوات منظمة التحرير لاجزاء واسعة من الاراضي اللبنانية ، وخاصة في الجنوب وبيروت من فراغ كبير سواء في وضع الساحة اللبنانية ، والتي تشهد اندفاعاً للقوى الفاشية اللبنانية مدعومة من قوات الاحتلال ، نحو اكمال مخطط سيطرتها على لبنان ، ومحاولة بناء « الكانتونات » الطائفية فيه على حساب الحركة الوطنية اللبنانية ، التي تستهدف الآن ليس من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي وانما من قبل اليمين الفاشي ايضاً ، أو لجهة الوضع الفلسطيني في لبنان ، حيث رعت الجماهير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية الثورة الفلسطينية وحمتها من محاولات التصفية خلال السنوات الماضية ، موفرة لها عناصر القوة والحماية ، وخاصة بعد مجازر صبرا وشاتيلا التي كشفت الخطر الذي يمكن أن يتعرض له الوجود المدني الفلسطيني من انحطار في ظل السلطة الحالية .

النقطة السادسة : تعزيز شبكة تحالفات منظمة التحرير الفلسطينية العربية والدولية عبر اعادة النظر في تفاصيل التحالفات السابقة ، والتي قللت ، وحجمت فعالية الدعم والمساندة لمنظمة التحرير والثورة الفلسطينية في مواجهة الة الحرب الصهيونية ، ابان الحرب الفلسطينية ـ الاسرائيلية ، سواء كانت هذه التفاصيل في شبكة العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية ، أو في شبكة علاقات المنظمة بجبهة الصمود والتصدي التي كشفت الاحداث انها اقل من المستوى المعول عليه في تحالفات المنظمة ، مما يتطلب اعادة النظر في تركيبها لخلق جبهة اكثر جدية في مواجهة ظروف الهجوم الامريكي ـ الاسرائيلي ـ الرجعي العربي على المنطقة عموماً ، وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص .

إن شبكة العلاقات الدولية كما العربية للمنظمة ، تحتاج الى تطوير من نوع خاص يأخذ بعين الاعتبار جملة الاوضاع الراهنة لتعزيز حركة التحرر الوطني العربي ، والذي تشكل منظمة التحرير احد فصائلها الرئيسية ، حيث تشهد هذه الحركة مرحلة من الانكفاء والتراجع في ظل الهجوم المعادي الواسع النطاق .

كلمة أخرى يجب أن تقال : وهي أن العمل الوطني الفلسطيني في المرحلة المقبلة ، يحتاج الى مرونة متناهية الدقة في تعاملها مع القضية الوطنية ، بحيث لا تفقدها مضامينها وأهدافها في الوقت نفسه ، وأن لا تبنى اية أوهام على بعض التحركات المضرة بهذه لقضية .

إن الضمان الاول والاخير لصحة المسيرة السياسية والعسكرية لمنظمة التحرير في المرحلة القادمة تكمن في ثلاث نقاط :

١ ـ جماعية المسؤولية والقيادة في المنظمة على أن لا يعطى أي فرد في قيادتها حق التصرف بالقضية الوطنية وأن لا يخول إلا من اللجنة التنفيذية ، والمجلس المركزي للمنظمة ، وعلى ضوء السياسات التي ترسمها الدورة المقبلة للمجلس الوطني الحق في اي تصرف سياسي يمكن أن يعكس أضراراً بالقضية الوطنية وأهدافها .

٢ ـ أن لا يجري التمترس وراء مواقف بعض الانظمة ليتم تنفيذ سياساتها في الساحة الفلسطينية ، بغض النظر عن مواقف هذه الانظمة ، واحكام الصراعات داخل المنظمة على اساس مقررات مؤسساتها القيادية ، وبما يعزز الوحدة الوطنية .

٣ ـ إن القضية بالنهاية هي قضية وطنية ، وحدودها معروفة ، وليست هناك انصاف حلول فيما يتعلق بالهدف ، وأن قيادة المنظمة التي كانت في ظل الحصار ، واستطاعت الخروج منه ، قد انتقلت الى حصار اوسع ، قواه اكبر وأشد مراساً ، وان اللعبة السياسية لا ينبغي أن تكون نافذتهم إلى المسألة الوطنية .

فايز عون